قوله واعلم ان مسئلة زيادة الصفات وعدمها ليست من الاحوال التي تعلق بها تكفير احد الطرفين
وذلك لانه لا يلزم من القول بزيادة الصفات وقدمها القول بقدم العالم ولا من القول بعدم زيادتها
مخالفة النصوص القاطعة الدالة على كونه تعالى عالما وقادرا مثلا على ما ظهر عليك سابقا قوله قال
الله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال بيوتا فسر اكثر المفسرين الوحي ههنا بمعنى الالهام
والمعنى الهمها وقدرها فانظر الى فهمها ومن افعالها العجيبة انها تبني بيوتا مسدسة متساوية
الاضلاع بحيث لا يزيد بعضها على بعض والعقلاء من البشر لا يمكنهم بناء مثل هذه البيوت الا با
لآلات والادوات مثل المسطرة والبركال واختيارها المسدس لانه اوسع الاشكال من المثلث والمربع
والمخمس ولا يقع بين المسدسات خلل وفرج كما يقع بين المدورات وسائر المضلعات على ما تقرر في
علم الهندسة ومنها انه يكون بينها رئيس نافذ الحكم على ما سواه وهم يخدمونه ويحملونه ومنها انه
انفرت عن وكرها ذهبت مع الجمعية الى موضع اخر واذا ارادوا عودها الى وكرها ضربوا الطبل
والملاهي والالات الموسيقية فبواسطة تلك الالحان يعودن الى اوكارها وامثال تلك الاعاجيب
مقصورة اكثر الكتاب هو هاهنا القبول لها فطول ايا لها قال المقر بجميع المعلومات ان بجميع ما
من شانه المعلومية او بجميع المفهومات قوله واما علمه بغيره انه بجميع ما هو غيره من الكليات والجزئيات
فلما سبق من الافعال المتقنة السماوية والارضية التي يرشد اليها علم الهيئة والتفاسير التي يرشد
اليها علم التشريح فان هذه الافعال مع ما فيها من دقايق الحكمة ومنافع الخلقة تدل دلالة قاطعة
على كمال علم صانعها وبلوغه الى غاية لا يمكن ان لا يحفظ بموازات المصنوعات والى هذا اشار بالرابع
بقوله وعلمه الكامل وبما قررنا ظهر انه لا يتوجه ما قيل ان الافعال المتقنة لا تدل الا على علمه
بهذه الافعال ولا تدل الا على علمه بجميع افعاله ولا على افعال غيره ان قيل به قوله فانه يعلم ان العلم
بالشيء يستلزم كون العالم بذلك الشيء عالما بانه هو الذي يعلم ذلك والعالم بانه هو الذي يعلم ذلك الشيء
عالم بذاته وكونه عالما بذلك الشيء على ما يشهد به الفطرة السليمة قوله وهذا ما واضح ان كون العلم

اثبات

اثبات علمه تعالى بجميع المعلومات وذلك لاختصاره وسلامته عما يتوجه على ساير الطرق التي سلكوها فيه
قوله واشتهر عنهم انه تعالى لا يعلم الجزئيات بالوجه الجزئي اه قال الشيخ في الاشارات فالواجب الوجود
يجب ان لا يكون علمه زمانيا حتى يدخل فيه الآن والماضي والمستقبل فيعرض لصفة ذاته ان يتغير بل ان يجب ان
يكون عالما بالجزئيات على الوجه المقدس العالي عن الزمان والدهر انتهى وحمل العلامة الطوسي الوجه المقدس
في كلامه على الوجه الكلي فاعترض عليه بعض الفضلاء ان هذه السياقة تنبه سياقة الفقهاء الى قوله كما هو كلي
وما هو جزئي واجاب صاحب المحاكمات عن هذا الاعتراض بان هذا السؤال وارد على ما فهم لا على ما
حققناه فان العلم بالجزئي المتغير انما يكون متغيرا لو كان علما زمانيا واما على الوجه المقدس من الزمان
فلا كما صرح الشيخ به ههنا وانما ادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يمكن بالات الجسمانية بل
انما هو بالقياس الى الالات بالنسبة الى الواجب عز اسمه انتهى وقال سابقا والحاصل ان الموجودات
من الازل الى الابد معلومة له تعالى كل في وقته ليس في علمه كان وكائن ويكون بل هي حاضرة في اوقاتها ازلا
وابدا وهناك كان وكائن ويكون فهي بالنسبة الى علوم الممكنات هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام وحينئذ
عما تشرع فيه الا ويجاب انتهى قوله بناء على ما اشتهر بين المتأخرين الى قوله احد ولعله قوام التشخص فعلى
هذا يكون من ذوات الاشخاص مختلفة بالحقيقة المختصة بكل منها وادراكها بحقايقها وذواتها لا يتأتى الا
بادراك تلك التشخصات الداخلة فيها وتلك التشخصات في الماديات يكون مادية لا محالة ضرورة امتناع
كون المجردات المدركة بالعقل مميزة للماديات المحسوسة بادراك الحواس ولما لم يكن لها ماديات كلية
فلا يمكن ادراكها بطريق التعقل فيلزم ان لا يحصل العلم بالمبادي العالية المنزهة عن المادة وشوائبها
وهذا منشأ التشنيع على الحكماء بانهم ينفون عن الواجب بالجزئيات المادية ومراده رحمه الله من
ابتناء هذا الحمل على ما اشتهر من كون التشخص جزءا للمتشخص وماديا وغيره نوعي هو ان الحاملين للكلام
على عدم علمه تعالى ببعض المعلومات جعلوا هذا القول الذي اشتهر منهم لهذا الحمل لان هذا الحمل منهم يتوقف
على هذا القول بخصوصه كما زعمه بعض الناظرين قوله فالتشخص تشخصه نوع المراد لو كان له نوع كان احسن

Copyright © King Saud University